

## الإقناع

فصل السابع عقد النكاح .

السابع عقد النكاح : فلا يتزوج ولا يزوج غيره بولاية ولا وكالة ولا يقبل النكاح الحلال ولا تزوج المحرمة والنكاح في ذلك كله باطل : تعمده أو لا إلا في حق النبي A والإعتبار بحالة العقد : فلو وكل محرماً حلالاً فعقده بعد حله صح ولو وكل حلالاً حلالاً فعقده بعد أن أحرم لم يصح ولو وكله ثم أحرم لم ينعزل وكيهه فإذا حل كان لو كي له عقده ولو وكل حلالاً حلالاً فعقده وأحرم الموكل فقالت الزوجة : وقع في الحرام وقال الزوج : قبله فالقول قوله وإن كان بالعكس فقوله أيضاً ولها نصف الصداق ويصح مع جهلها وقوعه وإن أحرم الإمام الأعظم لم يجز أن يتزوج ولا يزوج أقاربه ولا غيرهم بالولاية العامة ويزوج خلفاؤه وإن أحرم نائبه فكهو وتكره خطبة محرماً على نفسه وعلى غيره وخطبة محل محرمة : كخطبة عقده وحضوره وشهادته فيه وتباح الرجعة للمحرم وتصح : كشراء أمة لوطء وغيره ويصح اختار من أسلم على أكثر من أربع نسوة لبعضهن حال الإحرام ولا فدية عليه في شيء من ذلك كله كشراء الصيد